

جودة المعلومات المحاسبية

جودة المعلومات المحاسبية

- بين اختلاف قدرات الأنظمة المحاسبية وتعدد احتياجات المستخدمين -

د. خليفاتي جمال

جامعة الجزائر 3

الملخص:

يقصد بمفهوم جودة المعلومات المحاسبية مجموع الخصائص النوعية التي يجب أن تتصف بها مخرجات أنظمة المعلومات المحاسبية؛ ولكي تصل هذه الأنظمة إلى ذلك يجب أن تُطبَّق إجراءات وممارسات محاسبية معينة قد تختلف من بيئة إلى أخرى، وذلك حسب طبيعة المتغيرات الاقتصادية، السياسية، القانونية والثقافية المحيطة بها؛ لذا لا يعد من السهل بلوغ مفهوم الجودة عند الكثير من أنظمة المعلومات المحاسبية، وهذا في ظل الانعكاسات البيئية عليها من جهة، وكثرة وتعدد احتياجات المستخدمين من المعلومات من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية: جودة المعلومات، الخصائص النوعية، أنظمة المعلومات المحاسبية، المتغيرات البيئية، المستخدمين.

مقدمة:

تعمل أنظمة المعلومات المحاسبية على حصر وتجميع البيانات المالية من مصادر خارجية وداخلية، لتقوم بعد ذلك بمعالجتها وتحويلها، من أجل إخراجها في شكل قوائم مالية تحمل معلومات محاسبية ذات جودة ومفيدة لمختلف المستخدمين الخارجيين والداخليين.

ويمكن وصف المعلومات المحاسبية بأنها مفيدة وذات جودة إذا توفرت على مجموعة من الخصائص النوعية التي تجعلها ذات قيمة كبيرة بالنسبة للأطراف المستعملة لها، وتساعد هذه الخصائص القائمين على أنظمة المعلومات المحاسبية في إعداد قوائم مالية تلبى احتياجات مختلف المستخدمين. لذا فإن تقييم درجة نفعية المعلومات المحاسبية يخضع لمدى تضمنها لما يحتاجه المستعملون من مؤشرات لاتخاذ قراراتهم المتعددة.

بناء على ما سبق يتبادر إلى الذهن سؤال جوهري، يمكن صياغته في الشكل التالي:

ما هو المسار الذي تتبعه أنظمة المعلومات المحاسبية في سبيل إنتاج مخرجات تلبى أهم احتياجات المستخدمين؟

تندرج تحته مجموعة من الأسئلة الفرعية، يمكن إيجازها فيما يلي:

- ما مفهوم جودة المعلومات المحاسبية؟
 - ما هي أمثل وسيلة لإيصال المعلومات المحاسبية للمستخدمين؟
 - ما هي أهم الأطراف المستعملة للمعلومات المحاسبية، وما هي احتياجاتها؟
 - كيف تقوم أنظمة المعلومات المحاسبية بإنتاج المعلومات، وما هي المتغيرات البيئية التي تؤثر عليها؟
- وفي سبيل الإجابة على هذه الأسئلة يتم تناول البحث في الشكل التالي:

1. المعلومات المحاسبية ذات الجودة هو ما يحتاجه المستعملون

تساعد المعلومات المحاسبية قاعدة عريضة من المستخدمين في اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة سواء كانت هذه القرارات استثمارية، تمويلية، إدارية، أو غيرها.

جودة المعلومات المحاسبية

1.1. مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية وسبل توصيلها للمستخدمين

يعني مصطلح الجودة بشكل عام مدى صلاحية الشيء (سواء كان سلعة أو خدمة) للغرض الذي أعد من أجله، وبذلك فالجودة مسألة نسبية، لكن يكفي لتحقيقها أن تُلبّي هذه السلعة أو الخدمة احتياجات مستخدميها.

1.1.1. طبيعة المعلومات المحاسبية وخصائصها النوعية

تُعرف المعلومات المحاسبية بأنها: "تلك المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية للمؤسسة، والتي تتم معالجتها والتقرير عنها في القوائم المالية وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخليا، وبذلك فهي تمثل ناتج العمليات التشغيلية التي تُجرى على مختلف البيانات المحاسبية بما يجعلها مفيدة للمستخدمين"¹.

ولكي تكون المعلومات المحاسبية مفيدة للمستخدمين يجب أن تتوفر على مجموعة من الخصائص النوعية.

وتمثل الخصائص النوعية تلك الصفات التي تجعل المعلومات المعروضة في القوائم المالية ذات جودة عالية، بحيث تساعد المستخدمين في اتخاذ قرارات رشيدة، ويمكن توضيح الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في الآتي:

أولا. الخصائص الأساسية: وتشمل خاصيتين، هما:

أ. الملاءمة Relevance: تكون المعلومات المحاسبية ملائمة إذا كانت ذات صلة بالقرار، وبالتالي تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين، وذلك بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو تعديل عملية التقييم السابقة؛ وهي مرتبطة بخاصية الأهمية النسبية²، وتحتوي على ثلاثة خصائص فرعية هي³:

- القيمة التنبؤية Predictive Value: ويقصد بها قيمة المعلومات كأساس للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للمؤسسة أو بقوتها الإيرادية؛

- التغذية العكسية Feed back Value: أي مدى توفير المعلومات المحاسبية الإمكانية للمستخدمين بما يسمح لهم من تعديل توقعاتهم السابقة؛

- التوقيت المناسب Time Liness: أي مدى توصيل المعلومات للمستخدمين في التوقيت الذي يحتاجونها، لأن توصيل المعلومة لهم في التوقيت غير المناسب يفقدها تأثيرها على عملية اتخاذ القرار، ومن ثم تفقد الفائدة المرجوة منها.

ب. الموثوقية Reliability: تكتسب المعلومات صفة الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة وإذا كانت محايدة، ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين كمعلومات تمثل بصدق العمليات والأحداث التي وقعت أو من المتوقع أن تقع، وقد بين مجلس معايير الحاسبة الدولية (IASB) أن هذه الخاصية تتحقق من خلال الخصائص الفرعية التالية:⁴.

- القابلية للتحقق Verifiability: وتعني القدرة على الوصول إلى نفس النتائج من قبل الأنظمة المحاسبية المختلفة إذا ما تم استخدام نفس طرق القياس.

- التمثيل الصادق Representational Faithfulness: تعني مدى تمثيل المعلومات المحاسبية للواقع، أي أنها تعكس الأحداث الاقتصادية والمعاملات المالية التي تمارسها المؤسسة، أي أن المعلومات المحاسبية تمثل بصدق جوهر هذه الأحداث وليس شكلها فقط.

- الحيادية Nentrality: ويكون ذلك بأن تخلو المعلومات المحاسبية من أي تحيز عن طريق قياس النتائج وعرضها بطريقة لا تُغلب مصالح فئة معينة من المستخدمين على حساب غيرها من الفئات.

إذا فالملاءمة والموثوقية الخاصيتان الأساسيتان اللتان يجب توفرهما في المعلومات المحاسبية حتى يمكن وصفها بأنها ذات جودة، ولكن هناك احتمال التعارض بين هاتين الخاصيتين نتيجة تطبيق بعض الطرق والسياسات المحاسبية، ولهذا فإنه من الممكن

جودة المعلومات المحاسبية

التضحية بمقدار من الملاءمة في مقابل المزيد من الموثوقية، كما يمكن التضحية بمقدار من الموثوقية في مقابل المزيد من الملاءمة.

ثانيا. الخصائص الثانوية: بالإضافة إلى الخصائص الرئيسية هناك خصائص أخرى لا تقل أهمية، أوصى بها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) والتي تساهم في جودة المعلومات المحاسبية، وهي:⁵

- الاتساق أو الثبات Consistency: يقصد بالثبات إتباع نفس الطرق المحاسبية في تسجيل الأحداث الاقتصادية، والتقرير عنها بطريقة موحدة من دورة إلى أخرى. إن تطبيق خاصية الثبات في استخدام المبادئ والإجراءات المحاسبية، يجعل المعلومات المحاسبية أكثر قابلية للمقارنة وأكثر فائدة للمستعملين.

- القابلية للمقارنة Comparability: يقصد بهذه الخاصية إمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة مالية معينة مع القوائم المالية لفترة أو فترات أخرى لنفس المؤسسة، أو إمكانية مقارنة القوائم المالية للمؤسسة مع القوائم المالية لمؤسسة أخرى و لنفس الفترة.

- الأهمية النسبية Materiality: تلعب هذه الخاصية دورا هاما كمعيار لتحديد المعلومات التي يتوجب الإفصاح عنها وذلك من زاوية تأثيرها المتوقع على متخذ القرار، كما تعد معيار هاما في تنفيذ عملية الدمج لبنود المعلومات التي يتم عرضها في القوائم المالية المنشورة، وتعد المعلومات المحاسبية ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها يؤثر على القرار الاقتصادي الذي يتخذه مستعملها عند اعتماده على هذه المعلومات، بمعنى أنه كلما كان للمعلومة تأثيرها على من يستعملها كلما كانت ذات أهمية نسبية.⁶

هناك جوانب أخرى للحكم على جودة المعلومات المحاسبية عدا الخصائص سابقة الذكر، فجودة المعلومات لا يجب أن تقتصر على المعايير الفنية التي تُعبّر عن خصائص هذه المعلومات، بل يجب أن تتسع لتشمل معايير أخرى تعكس الجوانب القانونية والرقابية والمهنية التي تجعل من المعلومات المحاسبية أداة نافعة ومفيدة بالنسبة لمختلف المستعملين، فأساس جودة المعلومات المحاسبية هو توفير معايير محاسبية يتم على أساسها إعداد وعرض تلك المعلومات بالشكل الذي يمكن المستعملين من اتخاذ قرارات رشيدة، ولذلك اهتمت العديد من المؤسسات المهنية عبر العالم بإصدار قواعد ومعايير محاسبية هدفها الأساسي الرفع من جودة المعلومات المحاسبية. ومن أهم الجوانب التي ركزت عليها الجانب المتعلق بأهمية وكيفية إيصال المعلومات عبر آلية الإفصاح المحاسبي.

2.1.1. الإفصاح المحاسبي الوسيلة المثلى لإيصال المعلومات المحاسبية للمستعملين

يعرف الإفصاح المحاسبي (Disclosure) على أنه "الكشف عن المعلومات المحاسبية (المالية وغير المالية) وإظهارها في شكل تقارير معينة، تُقدّم للمستعملين ومختلف المهتمين بنشاط المؤسسة، بهدف اتخاذ قراراتهم المتعددة".⁷

وتعتبر المعلومات المحاسبية ذات أهمية كبيرة لمختلف الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة (مستعملي المعلومات)، لأنها تعتمد عليها في اتخاذ مختلف قراراتها الاستثمارية، التمويلية والإدارية وغيرها؛ فهذه المعلومات التي ترتبط بعدة جوانب متعلقة بالمؤسسة كالمركز المالي، القوة الإيرادية، القدرة على تحقيق التدفقات النقدية، ... الخ، تمكن هذه الأطراف من تقييم وضعية المؤسسة ومختلف توازناتها كحجم السيولة التي تتوفر عليها، نسب مديونيتها وربحياتها ... الخ، وتُمكنها كذلك من تقييم مدى كفاءة وفعالية الإدارة، ومدى نجاحها في تسيير واستثمار الأموال المتاحة ومعرفة مدى حرصها (الإدارة) على المحافظة على أموال المستثمرين.⁸ فعليا لا يمكن لمستعملي المعلومات أن يصلوا إلى ما يريدون من معرفة من خلال الاطلاع المباشر على السجلات والدفاتر المحاسبية، لعدة اعتبارات، منها:

جودة المعلومات المحاسبية

- الوقت الطويل الذي يمكن أن تستغرقه هذه العملية؛
 - عدم قدرة كل المستعملين على قراءة وفهم هذه السجلات والدفاتر والتقارير في شكلها الخام؛
 - البعد الجغرافي للعديد من المستعملين عن مقر المؤسسة وبالتالي عن سجلاتها.
- إن الدور الأساسي للإفصاح المحاسبي هو تقليل حالة الغموض لدى المستعملين، ومساعدتهم على اتخاذ القرارات الرشيدة، وذلك انطلاقاً من أساسين:
- الأول: إن اطلاع المستعملين من المستثمرين على المعلومات الكافية والضرورية يُمكنهم من تقييم العائد المتوقع لكل فرصة من فرص الاستثمار المتاحة، وكذلك تقدير المخاطر المصاحبة لها؛
 - الثاني: إن إعلام الأفراد والجموعات الذين تؤثر نشاطات المؤسسة في ثرواتهم ومستوى معيشتهم، على المعلومات المتعلقة بهذه النشاطات عن طريق الإفصاح، يُمكنهم من التأثير على تصرفات وقرارات المؤسسة باستعمال ضغوطات معينة⁹.
- وتجدر الإشارة، أنه ورغم تباين المداخل المعاصرة للتنظير المحاسبي إلا أنها اتخذت من الإفصاح المحاسبي محورا أساسيا لأنشطتها، وذلك من منطلق أن تحديد نطاق ومضمون المعلومات المحاسبية التي تُحقق المنفعة لمُستعملي المعلومات، يُعتبر مقدمة أساسية لتحديد المعايير والمبادئ المحاسبية¹⁰.
- و يهدف الإفصاح المحاسبي إلى:¹¹
- مساعدة مختلف المستعملين على اتخاذ قرارات رشيدة؛ وذلك يتطلب أن يكون حجم وقيمة المعلومات المحاسبية المُفصح عنها متناسبا مع أهمية القرارات المُراد اتخاذها، على أن يكون الاهتمام بالإفصاح مرتبط بتحليل نتائج الماضي واستيعاب الحاضر والتنبؤ بالمستقبل؛
 - المساهمة في توفير الأساس القانوني لسلامة العقود، فالإفصاح عن خفايا الأحداث يجعل الأطراف على بينة بخصوص الشيء محل التعاقد؛
 - إشباع حاجات المستعملين الخارجيين من المعلومات المحاسبية التي يحتاجون إليها، باعتبار أن درجة رشادة قراراتهم تتأثر بمدى ملائمة المعلومات المُفصح عنها.
- إن هذا المسار الذي يلتزم ويتقيد به نظام المعلومات المحاسبي بالمؤسسة الاقتصادية في سبيل نشر المعلومات المستخلصة وإيصالتها لمختلف المستعملين، لَدَلِيلٌ على أهمية الإفصاح المحاسبي فهو خلاصة العملية المحاسبية ومُنْتَهَاهَا.
- #### 2.1. مستعملو المعلومات المحاسبية وطبيعة احتياجاتهم
- يختلف مستعملو المعلومات المحاسبية وتختلف طبيعة احتياجاتهم من المعلومات، باختلاف طبيعة ونوعية المتغيرات البيئية السائدة، لكن ما لا شك فيه أن المؤسسات تعمل دائما على تلبية احتياجات المستعملين الرئيسيين للمعلومات مهما اختلف شكل البيئة المحيطة بها، ومن المؤكد أيضا أن أغلب مستعملي هذه المعلومات يمثلون نفس الفئات ولهم نفس الحاجات من المعلومات حتى وإن اختلفت الأولوية في تلبية حاجاتهم باختلاف البيئة من دولة إلى أخرى¹². ولقد حدد الإطار التصوري لإعداد وعرض القوائم المالية الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) سنة 1989م، والمعدل من قِبَل مجلس معايير المحاسبة الدولية* (IASB) سنة 2001م مجموعة من الفئات وعَدَّهم كمستعملين رئيسيين للقوائم المالية، كما بيَّن طبيعة المعلومات التي يحتاجونها، كما يلي:¹³

جودة المعلومات المحاسبية

- المستثمرون الحاليون والمحتملون: لقد ورد في الإطار التصوري أن المستثمرين هم الجهة التي تزود المؤسسة برأس المال، وهم الجهة الأكثر تحملاً للمخاطر، وبالتالي فإن تزويدهم بالمعلومات التي يحتاجونها، سيُلبّي معظم ما يحتاجه بقية مستعملي القوائم المالية. وتتمثل أهم المعلومات التي يحتاجها المستثمرون الحاليون والمحتملون فيما يلي:
 - المعلومات التي تساعد في اتخاذ قرار شراء أو بيع أسهم و/أو سندات المؤسسة؛
 - المعلومات المتعلقة بربحية المؤسسة و قدرتها على توزيع الأرباح، والتي تساعد في تحديد مستوى توزيعات الأرباح الحالية والمستقبلية وأي تغيير في أسعار أسهم و/أو سندات هذه المؤسسة؛
 - المعلومات التي تساعد في تقييم كفاءة إدارة المؤسسة؛
 - المعلومات التي تساعد في تقييم سيولة المؤسسة، ومستقبلها وتقييم أسهم المؤسسة بالمقارنة مع أسهم المؤسسات الأخرى.
- المقرضون: يمثل المقرضون مصدر التمويل الأجنبي للمؤسسة، وأكثر ما يهتمهم من المعلومات: الهيكل التمويلي للمؤسسة، نسب المديونية، مدى الاعتماد على المتاجرة بأموال الغير، وقدرة المؤسسة على دفع أقساط القروض بالإضافة إلى الفوائد؛
- الموردون والدائنون التجاريون: تعتبر هذه الفئة مصدراً للتمويل والائتمان قصير الأجل، ويهتم الموردون ومختلف الدائنون التجاريون بالمعلومات المتعلقة بقدرة المؤسسة على السداد، وحجم نشاطها وربحياتها، للتأكد من مدى إمكانية استمراريتها وكفاءتها؛
- الزبائن: يعتبر الزبائن مصدر الإيرادات الرئيسي للمؤسسة، لذلك فهُم يهتمون بالمعلومات المتعلقة باستمراريتها وقدرتها على تزويدهم بالسلع والخدمات؛
- الموظفون: يعتبر الموظفون مورداً هاماً من موارد المؤسسة، ويحتاجون إلى معلومات متعلقة بمدى الأمان الوظيفي والتحسين الوظيفي المتوقع، بالإضافة إلى معلومات يمكن أن تساعد في تعزيز مطالبهم المتعلقة بتحسين أوضاعهم الوظيفية؛
- الحكومة ودوائرها المختلفة والجهات المنظمة لأعمال المؤسسات: تحتاج هذه الفئات إلى معلومات تساعد في التأكد من مدى التزام المؤسسة بالقوانين ذات العلاقة، مثل: قانون الشركات وقانون الضرائب، كما تحتاج إلى معلومات تساعد في تقدير الضرائب المختلفة على المؤسسة، وتحديد مدى قدرتها على تسديد هذه الضرائب، ومدى مساهمتها في الاقتصاد الوطني؛
- الجمهور: له اهتمامات كثيرة ومختلفة من المعلومات، منها ما يتعلق بالتشغيل ومنها ما له علاقة بدور المؤسسة الاجتماعي والتنموي... الخ.
- والجدير بالذكر أن الفئات المستعملة لمخرجات نظام المعلومات المحاسبي تتسع لتشمل كل من له مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في المؤسسة، ومن الفئات التي لم يرد ذكرها بصفة مستقلة في الإطار التصوري المنبثق عن مجلس معايير المحاسبة الدولية: إدارة المؤسسة، المحللون والمستشارون الماليون، المنافسون، المحامون،... الخ.¹⁴

جودة المعلومات المحاسبية

2. طبيعة أنظمة المعلومات المحاسبية في ظل اختلاف المتغيرات البيئية المحيطة بها

لقد تطورت المحاسبة من مجرد نظام لمسك الدفاتر عندما كانت أداة توثيق تاريخي للأحداث والعمليات الاقتصادية، إلى نظام للمعلومات يقوم بمحصر العمليات المالية المتعلقة بنشاط المؤسسة وتمثيلها ومعالجتها ومن ثم إيصالها للمستعملين¹⁵، فكيف يتم ذلك؟

1.2. ماهية أنظمة المعلومات المحاسبية

قبل التطرق لأنظمة المعلومات المحاسبية، من المهم معرفة بعض المفاهيم المرتبطة بها:

النظام (System) "مجموعة مترابطة ومتجانسة من الموارد والعناصر التي تتفاعل مع بعضها البعض داخل إطار معين، وتعمل كوحدة واحدة من أجل تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف، في ظل الظروف أو القيود البيئية المحيطة"¹⁶.

يتكون النظام من عناصر مادية أو بشرية أو كليهما معا، ويعمل في إطار بيئة معينة، ويتداخل ويتفاعل مع ما تحويه هذه البيئة من متغيرات متعددة (سياسية، قانونية، اجتماعية، اقتصادية، تكنولوجية... الخ)، ولكل نظام أهداف يسعى لتحقيقها من خلال إجراءات محكمة بمبادئ وقواعد علمية يقوم بتنفيذها، بشرط أن تتوفر إدارة كفؤة تتولى الإشراف والرقابة على ما تقوم به عناصر النظام للتأكد من سلامة الإجراءات المتبعة وتحقيق الأهداف المرجوة¹⁷.

نظام المعلومات (Information System) "هو ذلك النظام الذي يتضمن مجموعة متجانسة ومترابطة من الأعمال والعناصر والموارد، التي تقوم بتجميع وتشغيل وإدارة ورقابة البيانات بغرض إنتاج وتوصيل معلومات مفيدة لمتخذي القرارات من خلال شبكة من قنوات وخطوط الاتصال"¹⁸، من خلال هذا التعريف تظهر لنا ضرورة التفرقة بين عنصرين أساسيين في أي نظام للمعلومات وهما:

■ البيانات (Data): "وهي عبارة عن مادة خام وحقائق مجردة عن أحداث معينة، ليس لها دلالة في حد ذاتها، كما أنها ليست معدة لاستخدامها على شكلها الحالي"¹⁹.

■ المعلومات (Information): "وهي بيانات تمت معالجتها وأصبحت صالحة للاستعمال، ويمكن الاستفادة منها من قبل أشخاص أو جهات معينة لأغراض محددة وفي أوقات معينة"²⁰.

مما سبق يمكن تعريف نظام المعلومات المحاسبي (System Accounting Information) بأنه "ذلك النظام الذي يقوم بمحصر وتجميع البيانات المالية من مصادر خارجية وداخلية، ليقوم بتشغيلها وتحويلها إلى معلومات مالية مفيدة لمستعملها الخارجين والداخلين، ويعتبر من أهم نظم المعلومات الإدارية في الوحدة الاقتصادية"²¹.

من التعريف السابق يظهر أن نظام المعلومات المحاسبي يعتبر من أهم وأكبر النظم الفرعية المكونة للنظام الإداري في المؤسسة، حيث يمتد إلى كل أنشطتها ويتداخل ويتفاعل مع سائر الأنظمة الفرعية الأخرى مثل نظم الإنتاج، التسويق والتمويل وغيرها، كما أنه يوفر المعلومات المفيدة لمختلف المستعملين سواء كانوا داخليين أو خارجيين²²، وللتوضيح ندرج الشكل التالي:

الشكل رقم 01: نظام المعلومات المحاسبي.



- المدخلات (Inputs): وتمثل في البيانات التي تعبر عن العمليات المالية التي تحدث في المؤسسة، ويتم إدخالها إلى النظام محمولة على وسائط مادية تسمى المستندات.

■ وسائل المعالجة (Processing Means): تتم معالجة البيانات المالية بواسطة إجراءات محكمة بقواعد ومبادئ علمية معينة، وهذه الإجراءات هي:

- التسجيل (Recording)
- التوبيخ أو التصنيف (Classifying)
- التلخيص (Summarizing)
- تحليل النتائج (Analyzing)
- التقرير عن النتائج (Reporting)

ويتم القيام بهذه الإجراءات في دفاتر وسجلات محاسبية، أو وفق برامج يتم تشغيلها باستعمال أجهزة الحواسيب الالكترونية والتي يغلب استعمالها في الوقت الحاضر.

- **المخرجات (Outputs):** تتمثل مخرجات النظام المحاسبي في المعلومات الجاهزة المستخلصة من البيانات التي تم تشغيلها بالإجراءات السابقة، وتُحمل هذه المعلومات على وسائط تسمى القوائم المالية.

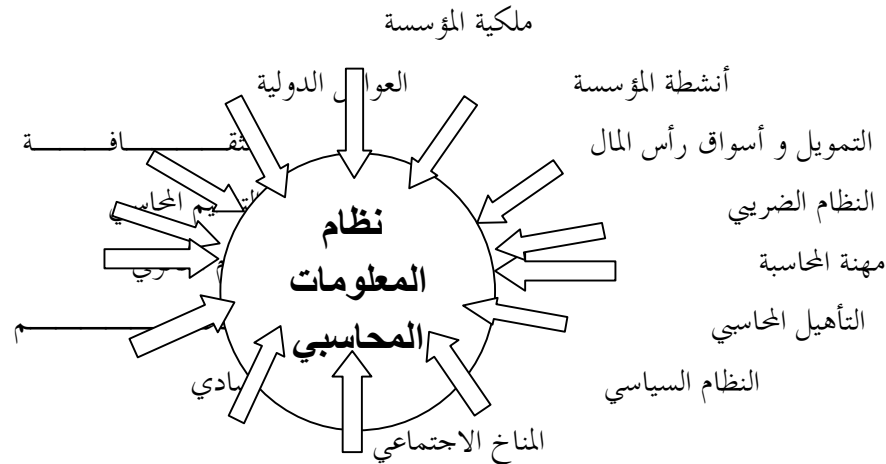
جودة المعلومات المحاسبية

2.2. المتغيرات البيئية المؤثرة على طبيعة أنظمة المعلومات المحاسبية

تعتبر المتغيرات البيئية عن تلك الظروف والمتغيرات الداخلية والخارجية التي تؤثر على أهداف أنظمة المعلومات المحاسبية²⁴، فالمحاسبة المطبقة في دولة ما يتوقع أن تكون وليدة المتغيرات البيئية السائدة في تلك الدولة، فإذا ما كان هناك اختلاف في هذه المتغيرات فمن المتوقع أن تكون هناك اختلافات في المعايير والممارسات المحاسبية²⁵ وفي نوعية مخرجات أنظمة المعلومات المحاسبية.

ولتبسيط المعنى نورد الشكل التالي:

الشكل رقم 02: المتغيرات البيئية المؤثرة في نظام المعلومات المحاسبي.



المصدر: حكمت أحمد الراوي، المحاسبة الدولية، ط2، دار حنين للنشر والتوزيع، عمان، 1995، ص 28.

من الشكل السابق نستنتج أن هناك مجموعة من المتغيرات الداخلية والخارجية التي تؤثر على شكل وطبيعة أنظمة المعلومات المحاسبية، ويمكن التفصيل في هذه المتغيرات على النحو التالي:

أولاً. البيئة الاقتصادية: يقصد بالبيئة الاقتصادية ذات العلاقة بالمحاسبة تلك العوامل ذات البعد الاقتصادي والتي تؤثر بأنظمة المعلومات المحاسبية وتتأثر بها²⁶، ومن أهم مكوناتها:

- مصادر تمويل المؤسسات: تعتبر مصادر تمويل المؤسسات والأنشطة الاقتصادية من أهم العوامل الاقتصادية تأثيراً على الأنظمة المحاسبية²⁷، ذلك أن المحاسبة في الدول ذات أسواق رأس المال القوية تركز على بيان مدى كفاءة الإدارة في تسيير المؤسسة، فهي إذا صممت لمساعدة المستثمرين على تحديد التدفقات النقدية المستقبلية وحجم المخاطر المحتملة، كما أن حجم الإفصاح يتماشى مع درجة اتساع وانتشار الملكية الخاصة²⁸، أما إذا كانت مصادر تمويل المؤسسات تمثل البنوك أو قروض الوسطاء الماليين أو حتى من بعض الأفراد الأثرياء فإن معايير المحاسبة وإجراءاتها سوف تتجه نحو التحفظ²⁹، كما أن المعلومات المحاسبية ستوجه بصفة مباشرة إلى المقرضين بدلاً من أن يتم الإفصاح عنها للجمهور بشكل واسع³⁰، ويمكن معرفة طبيعة مصادر التمويل المؤثرة على توجه القوائم المالية من خلال طرح الأسئلة التالية:³¹

- من هم مستعملو المعلومات؟ هل هم أفراد أم بنوك أم حكومة؟
- كم عدد المستثمرين و المقرضين الموجودين؟
- ما هي العلاقة بين المؤسسة ومجموعة المقرضين والمستثمرين؟
- ما هي درجة تطور الأسواق المالية؟
- ما مدى استخدام الأسواق المالية الدولية؟

جودة المعلومات المحاسبية

- النظام الجبائي: تؤثر الجباية على التطبيقات المحاسبية ولكن بدرجات متفاوتة من دولة إلى أخرى، فبعض الدول تشترط أن يكون التسجيل المحاسبي فيها متوافقا مع القواعد الجبائية³²، لدرجة يتساوى فيها الدخل الخاضع للضريبة مع الدخل المتضمن في القوائم المالية، ومن أمثلة هذه الدول: فرنسا واليابان وألمانيا، وفي دول أخرى يتم حساب الدخل الخاضع للضريبة بشكل مختلف عن الدخل المرتبط بالقوائم المالية، ومن ثم تعتبر أنظمة المعلومات المحاسبية مستقلة - نسبيا - عن المتطلبات الجبائية، ومن أمثلة هذه الدول: و.م.أ وبريطانيا³³، لكن هذا لا يمنع بأن ينص التشريع الجبائي في مثل هذه الدول على إتباع مبادئ محاسبية معينة مثل طريقة تقييم المخزون³⁴.

- نوع النظام الاقتصادي: يعتبر نوع النظام الاقتصادي المطبق بدولة ما ذا علاقة وتأثير على نوع الأنظمة والممارسات المحاسبية بتلك الدولة³⁵، فالنظام الرأسمالي يقوم على عدم تدخل القيود والحددات السياسية والعقائد الاجتماعية في التفاعل الطبيعي للقوى الاقتصادية، وينعكس هذا في المحاسبة بضرورة وجود نظام محاسبي أكثر ديناميكية يوفر المعلومات التي تكفل المعرفة التامة لأفراد المجتمع بكل المتغيرات الاقتصادية³⁶، كما يترتب عن ذلك أن يكون التنوع في الممارسات المحاسبية مسموحا به ومطبوقا³⁷، أما النظام الاشتراكي فيقوم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج والتي تستغل (وسائل الإنتاج) في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة بطريقة تتماشى مع أهداف المجتمع، ويترتب عن ذلك أن يكون النظام المحاسبي أقل مرونة وديناميكية، مهمته الأساسية توفير المعلومات عن برامج وأنشطة الدولة الاقتصادية المبنية على التخطيط³⁸، ولتحقيق ذلك فإن النظام المحاسبي يُفرض بشكل موحد وذلك بتنميط القواعد والإجراءات والمعايير المحاسبية. كما يمكن للنظام الاقتصادي أن يكون خليطا بين النظامين السابقين، كنظام السوق المخطط ونظام الاقتصاد المخطط المعدل، و يتوقع أن تجمع النظم والممارسات المحاسبية في مثل هذه الأنظمة الاقتصادية الخليطة بين التوجهات المحاسبية للنظامين الرأسمالي والاشتراكي³⁹.

- درجة النمو الاقتصادي: إن حجم النمو الاقتصادي للدول يؤثر على درجة تطور وتعقد الأنظمة المحاسبية التي تستعملها⁴⁰، والمقصود أنه إذا كانت درجة النمو الاقتصادي لدولة ما متدنية فإن الأنشطة الصناعية والتجارية وغيرها غالبا ما تكون بسيطة ومحدودة، وبالتالي فإن طبيعة ونوع الأنظمة المحاسبية المستعملة من المتوقع أن تكون بسيطة وأن يكون الاهتمام بها محدودا، وكلما زادت درجة النمو الاقتصادي زاد حجم وعدد النشاطات والمؤسسات الاقتصادية، وبالتالي تستجيب أنظمة المعلومات المحاسبية لذلك بإيجاد أساليب محاسبية جديدة بغرض تلبية الاحتياجات الجديدة لتخذي القرار⁴¹، كما أن تطور هذه الأنظمة يساعد في دفع وتيرة التنمية الاقتصادية وهذا بتوفيرها معلومات ذات مصداقية تمكن من اتخاذ قرارات رشيدة.

- حجم الأنشطة الاقتصادية: يؤثر مستوى التجارة الخارجية وحجم وعدد المؤسسات متعددة الجنسية في دولة ما مباشرة على نوع ودرجة تطور أنظمة المعلومات المحاسبية بها، فكلما ارتفع حجم الصادرات والواردات وزاد حجم وعدد المؤسسات متعددة الجنسية زادت الحاجة إلى الإفصاح وإلى ممارسات محاسبية تتعلق بعمليات الصرف الأجنبي وترجمة العمليات والقوائم المالية وغيرها⁴²، وكل ذلك يدفع باتجاه تشابه وتقارب أكثر بين الأنظمة المحاسبية في مختلف الدول⁴³.

- العلاقات الاقتصادية والسياسية: تؤثر التكتلات الاقتصادية على طبيعة الأنظمة المحاسبية للدول المشكلة لها، ومثال ذلك الاتحاد الأوروبي (European Union) الذي يهدف للوصول إلى تكامل اقتصادي تام، وفي سبيل ذلك يجري العمل على تحقيق التوافق بين الأنظمة المحاسبية السائدة في الدول المكونة له.

جودة المعلومات المحاسبية

كما يعد الاستعمار من العوامل المؤثرة على الأنظمة المحاسبية، حيث أن الدول المحتلة غالباً ما تجبر على تبني الأنظمة المحاسبية للدول التي استعمرتها، حتى وإن لم تكن ملائمة لمستوى نموها الاقتصادي و للعوامل البيئية الأخرى السائدة بها. كذلك يعد نوع النظام السياسي السائد في دولة ما من المؤثرات على الأنظمة المحاسبية المطبقة بها، فلا يمكن تطوير مهنة المحاسبة بشكل يبرز مبدأ الإفصاح الكامل والعدل في ظل نظام دكتاتوري مثلاً.

ومن ضمن التأثيرات السياسية كذلك على الأنظمة والممارسات المحاسبية عملية تبني واستيراد الأنظمة المحاسبية لدول أخرى، ليس لتشابه العوامل البيئية ولكن بسبب العلاقات السياسية القوية⁴⁴.

- مستوى التضخم: يعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر والملاحظ في المستوى العام للأسعار، ويعتبر من العوامل الاقتصادية المؤثرة على طبيعة الأنظمة المحاسبية⁴⁵، فالدول التي تتميز بمعدلات تضخم عالية عادة ما تطبق القواعد المحاسبية المتعارف عليها لتسوية تأثيرات التضخم على مبالغ التكلفة التاريخية⁴⁶، ولكن بدرجات متفاوتة وبكيفية مختلفة وذلك حسب درجة تأثير التضخم على مصداقية مخرجات الأنظمة المحاسبية⁴⁷.

ثانياً. النظام القانوني

يعتبر النظام القانوني للدولة من المتغيرات المؤثرة في أنظمة المعلومات المحاسبية، ويمكن التمييز بين شكلين من الأنظمة القانونية، هما: "القانون العام" و"القانون المدني"⁴⁸، كما يطلق عليهما القانون العرفي والقانون المكتوب⁴⁹، فبالنسبة للنظام القانوني الأول (القانون العام) تحدد القواعد القانونية الخطوط العريضة التي يجب على المحاسبين العمل في إطارها ويترك حيزاً واسعاً للهيئات الخاصة لوضع القواعد والمعايير المحاسبية وتنظيم مهنة المحاسبة⁵⁰، وطبقاً للنظام القانوني الثاني (القانون المدني) تتكفل الدولة بصياغة وإرساء القواعد والإجراءات المحاسبية، ولا تمثل المنظمات المهنية الخاصة إلا دوراً ثانوياً يتمثل عادة في مراقبة جودة الخدمات المهنية والمساهمة في التكوين.

ثالثاً. العوامل المرتبطة بالثقافة

- الأبعاد الثقافية: إن معرفة الكيفية التي تؤثر بها الثقافة على أنظمة المعلومات المحاسبية تتطلب تحليل الاختلافات الثقافية الجوهرية بين الدول وتجاهل الاختلافات الدقيقة؛ من هذا المنطلق قام Gray بوضع إطار يربط بين الثقافة وطبيعة الأنظمة المحاسبية السائدة مقترحاً أربعة أبعاد للقيم المحاسبية، هي:⁵¹

- الرقابة المهنية أو القانونية: وتعني تفضيل الرقابة الذاتية للمهنة المحاسبية في المجتمعات التي تسود فيها الفردية، والعكس بالنسبة للمجتمعات الجماعية.

- التوحيد مقابل المرونة: أي تفضيل الممارسات المحاسبية الموحدة في المجتمعات التي تتميز بعدم التأكد، والعكس صحيح.

- التحفظ مقابل التفاؤل: تميل أنظمة المعلومات المحاسبية في المجتمعات التي تتميز بعدم التأكد إلى اختيار طرق قياس متحفظة، والعكس صحيح.

- السرية مقابل الشفافية: حيث تزيد السرية في المجتمعات التي تتميز بتفاوت السلطة، الأمر الذي ينعكس مباشرة على درجة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، والعكس بالنسبة للمجتمعات التي تزيد فيها الشفافية.

- القيم الدينية: تعد الديانة من المؤثرات على المفاهيم المحاسبية الأساسية، ففي البلدان الإسلامية على سبيل المثال تعد الفائدة على القروض أمراً محرماً، ونتيجة لذلك يتوقع أن يتم إيجاد وسائل بديلة لعرض وتوصيل المعلومات المحاسبية المرتبطة بالمعاملات الآجلة⁵².

جودة المعلومات المحاسبية

- مستوى التعليم: إن المستوى التعليمي يؤثر في طبيعة أنظمة المعلومات المحاسبية، فالتعليم عموما والتعليم في المجال المحاسبي والمالي خصوصا يعد أمرا مُحدِّدا لحجم الكفاءات المهنية للمحاسبين⁵³، حيث أن البيئة المحاسبية المعقدة تحتاج إلى مهارات عالية⁵⁴، ليس بالنسبة للمحاسب فحسب ولكن لمستعملي المعلومات المحاسبية كذلك⁵⁵.

الخلاصة:

يشمل مفهوم جودة المعلومات المحاسبية ما تتميز به هذه المعلومات من مصداقية، وما تحققه من منفعة للمستعملين، وأن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد على ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يساعد على تحقيق الهدف من استعمالها.

وبهذا التعريف يمكن القول أن مفهوم جودة المعلومات المحاسبية شامل ولا يقتصر على الخصائص النوعية دون الجوانب الأخرى التي لا تقل أهمية عنها وتؤثر بشكل مباشر في تحقيق جودة هذه المعلومات.

من خلال ما سبق يمكن تلخيص أهم النتائج التي توصل إليها البحث فيما يلي:

- إن مفهوم جودة المعلومات مرن ويتغير بتغير الزمان والمكان، ويستجيب لمختلف المتغيرات ويتلاءم مع مجالات الاستخدام المختلفة، كما يمكن أن يتضمن الكثير من المتغيرات التي تحقق الهدف من استخدامه؛
- إن كثرة المستعملين وتعدد احتياجاتهم من المعلومات يُصعِّب من مهمة الأنظمة المحاسبية ويجعل من مستوى جودة المعلومات المحاسبية أمرا نسبيا؛

- يمثل الإفصاح المحاسبي الملائم أداة الربط الرئيسية بين أنظمة المعلومات المحاسبية ومختلف المستعملين؛
- تستند درجة جودة المعلومات المحاسبية على مدى جودة أنظمة المعلومات المحاسبية المنتجة لها، فهي في النهاية مخرجاتها؛
- تختلف أنظمة المعلومات المحاسبية باختلاف المتغيرات البيئية المحيطة بها، لذا فإن أي تطوير في الأنظمة المحاسبية يجب أن يبدأ من تحسين وتطوير هذه المتغيرات البيئية.

المراجع

¹ زياد عبد الكريم القاضي ومحمد خليل أبو زلطة، تصميم نظم المعلومات الإدارية والمحاسبية، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص269.

² Ali Tazdait , Maitrise du système comptable financier, 1^{er} Ed ACG, Alger, 2009, p23.

³ محمد مطر، وموسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص333.

⁴ رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية (الإطار الفكري - التطبيقات العملية)، ط2، دار وائل، عمان، 2009، ص75.

⁵ نفس المرجع السابق، ص ص 80،81.

⁶ محمد مطر وموسى السويطي، مرجع سابق، ص335.

⁷ محمد حسين أبو نصار وعلي عبد القادر الذنبيات، أهمية تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية ومدى كفايتها في تلبية احتياجات مستخدمي البيانات، مجلة دراسات للعلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، المجلد 32، العدد 1، 2005، ص118.

جودة المعلومات المحاسبية

⁸ Russell Craig & Joselito Diga, Corporate Accounting Disclosure in ASEAN, Journal of International Financial Management and Accounting, Blackwell Publishers, UK, Vol9, N3, 1998, p247.

⁹ Christina Tri. Setyorini & Zuaini Ishak, Corporate Social and Environmental Disclosure: A Positive Accounting Theory View Point, International Journal of Business and Social Science, Center for Promoting Ideas (CPI), Vol 3, N9, May 2012, pp152,153.

¹⁰ وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، دراسات متقدمة في المحاسبة المالية، ط2، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004، ص157.

¹¹ نائر صبري محمود كاظم الغبان، تكيف الإفصاح المحاسبي للمصارف التجارية وفق متطلبات المعايير الدولية ذات الصلة بالأدوات المالية وعرضها: دراسة تطبيقية، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، كلية اقتصاديات الأعمال، جامعة النهرين، العدد 27، ص ص188، 189.

¹² محمد أبو نصار وجمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية: الجوانب النظرية والعملية، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص ص5، 6.

* تغيرت تسمية لجنة معايير المحاسبة الدولية لتصبح مجلس معايير المحاسبة الدولية عام 2001م، وتغير بذلك هيكلها لتصبح أكثر قوة واستقلالية في تمويلها وقراراتها، وذلك أملا في تحفيز مختلف الدول على تبني المعايير التي تصدرها.

¹³ Philippe Tournon & Hubert Tondeur, Comptabilité en IFRS, éditions d'Organisation, Paris, 2004, p20.

¹⁴ محمد أبو نصار وجمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية: الجوانب النظرية والعملية، ط3، دار وائل، عمان، 2014، ص5.

¹⁵ محمد مطر وموسى السويطي، مرجع سابق، ص ص9، 10.

¹⁶ حسين أحمد حسين علي، نظم المعلومات المحاسبية، مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2000، ص 13.

¹⁷ محمد مطر وموسى السويطي، مرجع سابق، ص 11.

¹⁸ حسين أحمد حسين علي، مرجع سابق، ص 21.

¹⁹ حسين القاضي ومأمون حمدان، نظرية المحاسبة، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 130.

²⁰ عبد الرحمان الصباح، نظم المعلومات الإدارية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 1998، ص 187.

²¹ حسين أحمد حسين علي، مرجع سابق، ص 47.

²² محمد مطر وموسى السويطي، مرجع سابق، ص ص12-13.

²³ محمد مطر وموسى السويطي، مرجع سابق، ص ص15-16.

²⁴ أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية و الشركات المتعددة الجنسية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص ص245، 246.

²⁵ محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، ط1، دار إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص 151.

²⁶ نفس المرجع السابق، ص 151.

²⁷ نفس المرجع السابق، ص 155.

²⁸ فردريك تشوي وآخرون: المحاسبة الدولية، تعريب محمد عصام الدين زايد، دار المريخ للنشر، الرياض، 2004، ص ص57، 58.

جودة المعلومات المحاسبية

- ²⁹ محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص 155.
- ³⁰ أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص 249.
- ³¹ محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص 157.
- ³² Bernard RAFFOURNIER, Comptabilité internationale, Encyclopédie de comptabilité, Contrôle de gestion et audit, Economica, Paris, 2000, P374 .
- ³³ أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص 250.
- ³⁴ فردريك تشوي وآخرون، مرجع سابق، ص 58.
- ³⁵ محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص 152.
- ³⁶ عبد الحفي مرعي، محمد سمير الصبان، التطور المحاسبي والمشاكل المحاسبية المعاصرة ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، 1988، ص ص 52،53.
- ³⁷ محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص 153.
- ³⁸ عبد الحفي مرعي، محمد سمير الصبان، مرجع سابق، ص 59.
- ³⁹ محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص 154.
- ⁴⁰ ريتشارد شرويدر وآخرون، نظرية المحاسبة، تعريب خالد علي أحمد كاجيكي وآخرون، دار المريخ للنشر، الرياض، 2006، ص 110.
- ⁴¹ محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص ص 151،152.
- ⁴² محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص ص 157،158.
- ⁴³ ثناء القباني، المحاسبة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003/2002، ص ص 150-151.
- ⁴⁴ محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص ص 159-162.
- ⁴⁵ نفس المرجع السابق، ص 158.
- ⁴⁶ ثناء القباني، مرجع سابق، ص 164.
- ⁴⁷ محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص 159.
- ⁴⁸ D Zeghal, K Mhedhbi, An analysis of the factors affecting the adoption of international accounting standards, The International Journal of Accounting, VOL 41, 2006, P 191.
- ⁴⁹ Bernard RAFFOURNIER, Op.cit, P 374.
- ⁵⁰ محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص 164.
- ⁵¹ فردريك تشوي و آخرون، مرجع سابق، ص ص 60،61.
- ⁵² أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص 258.
- ⁵³ D. Zeghal, K. Mhedhbi, Op.cit, P 377.
- ⁵⁴ H R Hassab Elnaby et al, the impact of environmental factors on accounting development-an Egyptian longitudinal study, Critical Perspectives on accounting, VOL 14, 2003, P 281.
- ⁵⁵ أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص 257.